

## تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

### أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥١٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (البعثة) حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، والذي طلب إليّ فيه تقديم تقرير عن الحالة قبل ذلك الموعد. ويغطي هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ تقريرتي السابق، المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ (S/2003/1016).

### ثانياً - أنشطة مبعوثي الشخصي

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد مبعوثي الشخصي اجتماعاً آخر في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ مع وفد مغربي لمناقشة المسائل المتعلقة بموقف المغرب النهائي من فقرات منطوق القرار ١٤٩٥ (٢٠٠٣)، المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، ولا سيما الفقرة ٢، التي دعا فيها المجلس الطرفين إلى العمل مع الأمم المتحدة وفيما بينهما لقبول خطة السلام التي عرضت عليهما في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ وتنفيذها. وبالنظر إلى المهمة الحالية التي أسندتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مبعوثي الشخصي، ومن أجل إعطائه مهلة لإجراء المزيد من المشاورات مع حكومة المغرب بهذا الشأن، فقد طلب تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

### ثالثاً - التطورات في الميدان

#### ألف - أنشطة ممثلي الخاص

٣ - في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بدأ ممثلي الخاص الجديد للصحراء الغربية، ألفارو دي سوتو (بيرو)، الاضطلاع بمهمته في العيون. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قام



بزيارات متعاقبة للرباط، وتندوف، والجزائر العاصمة ونواكشوط، حيث عقد اجتماعات تعارف مع مسؤولين رفيعي المستوى من حكومة المغرب، والجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)، وحكومة الجزائر وحكومة موريتانيا.

٤ - ومنذ أن بدأ ممثلي الخاص الاضطلاع بمهمته وهو على اتصال بمسؤولين رفيعي المستوى من اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بأسرى الحرب المغاربة والأشخاص مجهولي المصير من الطرفين منذ بداية الصراع. وكان أيضا على اتصال بمسؤولين كبار من برنامج الأغذية العالمي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين في منطقة تندوف، وبمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق بجوانب إنسانية أخرى للصراع. وفي هذا الصدد، أيد ممثلي الخاص المناقشات المستقلة التي أجرتها المفوضية مع مسؤولين من المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر بشأن تنفيذ مشروع للمفوضية يتضمن تدابير لبناء الثقة.

#### باء - أنشطة لجنة تحديد الهوية

٥ - أنجزت لجنة تحديد الهوية خطة عملها الشمولية الملحقة، التي تشمل نقل جميع ملفاتها المتعلقة بتحديد الهوية ووثائقها الحساسة إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، حيث يُحتفظ بها حاليا في مكان آمن. ونتيجة لذلك، أنهى آخر موظفي اللجنة أداء مهامهم في إطار البعثة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. غير أنه احتُفظ بالوظائف المأذون بها للجنة في الميزانية المقترحة للسنة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥، حتى يتسنى الإسراع بتوظيف أصحاب تلك الخبرات في البعثة متى دعت الحاجة إلى ذلك.

٦ - وأود أن أشكر جميع موظفي لجنة تحديد الهوية على تفانيهم والعمل المتميز الذي اضطلعت به اللجنة منذ إنشائها في عام ١٩٩٣.

#### جيم - أنشطة العنصر العسكري

٧ - في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، بلغ قوام العنصر العسكري للبعثة ٢٢٧ من المراقبين العسكريين للأمم المتحدة والجنود، مقابل القوام المأذون به وهو ٢٣٠ فردا. وواصل العنصر العسكري، بقيادة اللواء جيورجي ساراز (هنغاريا)، رصد اتفاق وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية، الذي دخل حيز النفاذ منذ ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وظل الهدوء مخيما على المنطقة الواقعة في نطاق مسؤولية البعثة، ولم يكن هناك ما يدل، في الميدان، على أن أي جانب يعتزم استئناف أعمال القتال في المستقبل القريب.

٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت البعثة أكثر من ١٧٦٠ دورة برية و ١١٤ دورة جوية لزيارة وتفقد الوحدات البرية التي يتجاوز حجمها حجم السرية، في الجيش الملكي المغربي وجبهة البوليساريو، وذلك وفقا لاتفاقات وقف إطلاق النار المبرمة بين البعثة من جهة، والجيش الملكي المغربي وجبهة البوليساريو من جهة أخرى. وواصلت القوات العسكرية لكل من الجيش الملكي المغربي وجبهة البوليساريو الاضطلاع بأنشطة الصيانة والتدريب الاعتيادية.

٩ - وتواصل جبهة البوليساريو فرض بعض القيود على حرية تنقل البعثة في مناطق الإقليم الواقعة شرقي الجدار الدفاعي. ومع أن هذه القيود لا تؤثر تأثيرا كبيرا في قدرة البعثة على رصد الحالة في تلك المناطق فإن إزالتها ستيسر أنشطة الدوريات البرية والجوية للبعثة.

١٠ - وتواصل البعثة التعاون مع الطرفين في وضع علامات لتحديد مواقع الألغام والذخائر غير المنفجرة وإزالتها. وخلال الشهور الثلاثة الأخيرة، اكتشفت البعثة ٣٦ من الألغام والذخائر غير المنفجرة ووضعت عليها علامات على جانبي الجدار الدفاعي، وراقبت ٢٥٧ عملية لإزالة الألغام والذخائر قام بها الجيش الملكي المغربي. وبدأت البعثة أيضا العمل بنظام إدارة المعلومات المتعلق بإجراءات إزالة الألغام، من شأنه أن يساعد على توحيد البيانات المتعلقة بالألغام والذخائر غير المنفجرة التي يتم اكتشافها في المنطقة الواقعة في نطاق مسؤولية البعثة، وأن ييسر تبعا لذلك القيام بأي أنشطة لإزالة الألغام في المستقبل.

## دال - الجوانب المتعلقة بالشرطة المدنية

١١ - في أعقاب نقل ملفات ووثائق لجنة تحديد الهوية إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، أنجز عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة مهامه التي صدر بها تكليف وسُحب من البعثة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. غير أنه سيحتفظ بجميع الوظائف المأذون بها لأفراد الشرطة المدنية في الميزانية المقترحة للسنة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥، تحسبا للحاجة إلى إعادة تشكيل العنصر. وفي هذا الصدد، ربما يُطلب إلى عدد قد يصل إلى خمسة أفراد من الشرطة المدنية للأمم المتحدة، في حال شروع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنفيذ تبادل الزيارات الأسرية (انظر الفقرة ٢٧ أدناه)، تقديم المساعدة في المراحل الأولية للمشروع.

١٢ - وفي غضون ذلك، أود أن أشكر أفراد عنصر الشرطة المدنية وقادته على العمل الممتاز الذي أنجزوه منذ إنشائه في عام ١٩٩٣. وأود أيضا أن أشكر المفوض المغادر للشرطة المدنية التابعة للبعثة، المفتش العام أوم براكاش راثور (الهند)، فضلا عن البلدان المساهمة في البعثة بقوات للشرطة المدنية، على ما قدمته من دعم قيم للبعثة.

## هاء - الجوانب السوقية

١٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة التنفيذ التدريجي لخطتها الممتدة على مدى سنتين لتجديد أماكن السكن والعمل غير الصالحة في جميع المخيمات العشرة التي يتوافر فيها نظام للتحكم بالطقس، والموجودة بمواقع أفرقة البعثة على امتداد الإقليم.

## واو - أسرى الحرب وغيرهم من المحتجزين والأشخاص المجهولي المصير

١٤ - في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، أعلنت جبهة البوليساريو عن إطلاق سراح عدد إضافي بلغ ٣٠٠ شخص من أسرى الحرب المغاربة، الذين أعيدوا إلى ديارهم في المغرب في اليوم التالي برعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية. وشكل هذا العدد أكبر مجموعة يطلق سراحها من السجناء المغاربة حتى الآن. ورغم ترحيبي بهذه الخطوة، فإن ٦١٣ سجيناً آخر ما زالوا رهن الاحتجاز، معظمهم لمدة تتجاوز ٢٠ عاماً. وتبعاً لذلك، فإنني أدعو جبهة البوليساريو مجدداً إلى الإسراع بالإفراج عن جميع السجناء المتبقين، وذلك عملاً بالقانون الإنساني الدولي والعديد من قرارات مجلس الأمن والبيانات الرئاسية. وأدعو أيضاً كلا من المغرب وجبهة البوليساريو إلى مواصلة التعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية من أجل البحث عن الأشخاص المفقودين حتى الآن في خضم الصراع.

## زاي - اللاجئون من الصحراء الغربية

١٥ - إذا كانت إمدادات الأغذية للاجئين من الصحراء الغربية قد اتسمت بالاستقرار النسبي خلال الجزء الأكبر من عام ٢٠٠٣، فإن النقص الحالي في المساعدة الغوثية ما زال يتسبب في حالة سوء تغذية حاد ومزمن لدى اللاجئين من الصحراء الغربية بمنطقة تندوف. وقد يمر برنامج مساعدة اللاجئين من الصحراء الغربية بمرحلة حرجة في الشهور القادمة ما لم يقدم المانحون تبرعات هامة. وفي هذا الصدد، يعتمز برنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إيفاد بعثة تقييم مشتركة إلى مخيمات اللاجئين تضم ممثلين عن البلدان المانحة، وذلك في أوائل عام ٢٠٠٤.

١٦ - والجدير بالذكر أن المفوضية وممثلي الخاص للصحراء الغربية ما فتئا يعززان تنفيذ تدابير بناء الثقة التي من شأنها تيسير الاتصالات الشخصية بين اللاجئين في مخيمات تندوف بالجزائر ومجتمعهم الأصلي في الصحراء الغربية. وكما ورد في تقرير السابغ المقدم إلى المجلس، أسفرت المحادثات التي أجرتها المفوضية في مطلع شهر تشرين الأول/أكتوبر مع جميع الأطراف المعنية عن إحراز بعض التقدم في تدابير بناء الثقة.

١٧ - وخلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قدمت المفوضية، بتشاور وثيق مع ممثلي الخاص، إلى المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر، بصفتها بلد اللجوء، خطة عمل تفصيلية تحدد طرائق تنفيذ تبادل الزيارات الأسرية بين مخيمات اللاجئين في تندوف والإقليم.

١٨ - وفي الفترة ما بين ٨ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، اجتمع ممثلي الخاص في جنيف، ومعه مسؤولون كبار من المفوضية، بممثلين عن جبهة البوليساريو لمناقشة خطة العمل المقترحة لتبادل الزيارات الأسرية والسعي إلى تفعيل التدابير الأخرى لبناء الثقة، أي الخدمات الهاتفية والبريدية. وأكدت جبهة البوليساريو من جديد دعمها الكامل لتدابير بناء الثقة كمجموعة متكاملة، مع القبول في الوقت نفسه بأن تُنفذ على مراحل. وأعربت أيضا عن استعدادها لاستئناف الخدمات الهاتفية والشروع في الخدمات البريدية بموجب تدابير بناء الثقة التي اقترحتها المفوضية، أي أن تتولى المفوضية جمع وتوزيع البريد على الجانبين.

١٩ - وفي الفترة ما بين ١٦ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، زار ممثلي الخاص ومسؤولون كبار من المفوضية الجزائر العاصمة والرباط لإجراء محادثات بشأن مشروع تدابير بناء الثقة. ففي الجزائر العاصمة، أكدت السلطات مجددا دعمها لتلك التدابير واستعدادها لتيسير تنفيذها. وأكدت السلطات الجزائرية الطابع الشمولي للتدابير المقترحة وتعهدت بإرسال تعليقاتها الخطية إلى المفوضية بشأن مشروع خطة عملها، وهو ما قامت به فعلا في مطلع شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، قدمت الجزائر إثباتا خطيا بموافقتها على استئناف الخدمات الهاتفية بين مخيمات اللاجئين والإقليم. وفيما يتعلق بالخدمات البريدية، أعادت السلطات الجزائرية تأكيد دعمها لهذا الإجراء بموجب الخطة الأصلية التي توختها المفوضية، أي أن تتولى المفوضية جمع البريد وتوزيعه على الجانبين.

٢٠ - وخلال المحادثات التي جرت في الرباط في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، حثت السلطات المغربية ممثلي الخاص والمفوضية على السعي إلى الإسراع باستئناف الخدمات الهاتفية بين المخيمات والإقليم، التي بدأت في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ وعُلقَت في اليوم التالي بناء على طلب جبهة البوليساريو، وذلك في انتظار الحصول على إذن رسمي من السلطات الجزائرية. وبخصوص الخدمات البريدية، أكدت السلطات المغربية مجددا دعمها لهذا المشروع، باستخدام مصلحة البريد المغربية لجمع وتوزيع البريد في الإقليم. وشددت المفوضية على أن اعتبار الخدمات البريدية من تدابير بناء الثقة مرهون بتمكين المفوضية من الاتصال دون عراقيل بالمستفيدين من تلك الخدمات وتقديم جميع الضمانات فيما يتعلق بسرية البريد والحياد في مناولته.

٢١ - وفي غضون ذلك، مكنت المحادثات بشأن تبادل الزيارات الأسرية من إجراء استعراض بقاء للطرائق التي اقترحتها المفوضية لتنفيذ هذا الإجراء. وأجاب ممثلي الخاص والمفوضية عن الأسئلة التي طرحها خبراء مغاربة وأحاطا علما بتعليقاتهم بشأن مشروع خطة العمل.

٢٢ - وفي أعقاب هذه المشاورات، عدّلت المفوضية، بتشاور وثيق مع ممثلي الخاص، خطة عملها الأصلية لتنفيذ تدابير بناء الثقة، بحيث تراعي التعليقات والملاحظات والاقتراحات التي قدمها المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر، والسعي في الوقت نفسه إلى المحافظة على اعتبار المشروع كلاً لا يتجزأ وعلى طبيعته الإنسانية. وعرضت نسخة جديدة من خطة العمل المتعلقة بتدابير بناء الثقة على نظر الطرفين للمرة الأخيرة.

٢٣ - وفي غضون ذلك، يسرني إبلاغكم بأن المفوضية استأنفت تشغيل الخط الهاتفي الرابط بين مخيمات اللاجئين بالجزائر والإقليم في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وفي هذا الصدد، بدأ تشغيل خط هاتفي بين مخيم "مدرسة ٢٧ فبراير" في منطقة تندوف والإقليم وسيمدد تدريجياً ليشمل أماكن أخرى.

## حاء - الاتحاد الأفريقي

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الوفد المراقب للاتحاد الأفريقي لدى البعثة، بزعامة كبير ممثليه السفير يلما تاديس (إثيوبيا)، تقديم دعم قيم للبعثة والتعاون معها. وأود أن أعرب من جديد عن تقديري الكبير لهذا الإسهام.

## طاء - الجوانب المالية

٢٥ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٥٧/٣٣١ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، مبلغاً (إجماليًا) قدره ٥٠٠ ٥٢٩ ٤١ دولار، أي ما يعادل ٧٩٢ ٤٦٠ ٣ دولاراً شهرياً، للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وقسمت هذه المبالغ مرهونة بقرار مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة. فإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، فستقتصر تكاليف تمويل البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ على المبالغ الشهرية التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٢٦ - وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص بالبعثة ٤٦,٩ مليون دولار. أما إجمالي الأنصبة المقررة غير المسددة في جميع

عمليات حفظ السلام فقد بلغ ١٠٦٦,٧ مليون دولار في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

## رابعاً - الملاحظات والتوصيات

٢٧ - في ضوء التطورات الإيجابية المتمخضة عن جولة المحادثات الأخيرة بشأن تدابير بناء الثقة، تأمل المفوضية في أن يكون بوسعها الشروع، بموافقة جميع الأطراف المعنية، في تنفيذ تبادل الزيارات الأسرية في شباط/فبراير ٢٠٠٤. وتبعاً لذلك، أدعو جبهة البوليساريو والمغرب والجزائر إلى اتخاذ موقف إيجابي لإزاء الطرائق الواردة في النسخة المنقحة من خطة العمل، والقيام لاحقاً بالتعاون التام مع المفوضية وتقديم الدعم الكامل لها بما يكفل تنفيذ تلك الخطة. وفي غضون ذلك، أود أن أناشد البلدان المانحة تقديم مساهمات عاجلة لبرنامج مساعدة اللاجئين من الصحراء الغربية.

٢٨ - وفي أعقاب المحادثات التي أجراها مبعوثي الشخصي مع وفد المغرب في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أصبح من رأيه أنه ينبغي تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ ليتسنى له إجراء المزيد من المشاورات مع المغرب بشأن رده النهائي على خطة السلام. وإني أتفق مع هذا الرأي وآمل أن يستلم رد المغرب النهائي قبل نهاية نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ولهذا السبب أوصي بأن يمدد المجلس ولاية البعثة لمدة ثلاثة أشهر، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

